

# إنشاء الأسواق

يعد تطوير أسواق جديدة أمرا أساسيا لزيادة الاستثمار الخاص  
وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة  
مورتين ليكي لوريدسن وفلوريان مولدرز

ونقص الطرق الذي تعاني منه كولومبيا شائع جدا في الاقتصادات الصاعدة، ويعد المنهج المتبع مثلا على الطريقة التي يمكن بها للبلدان أن تتيح فرصا للمستثمرين من القطاع الخاص، الذين ستكون مشاركتهم أساسية في تعبئة استثمارات تقدر بنحو ٤ تريليونات دولار في السنة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة في الاقتصادات النامية.

وفي إطار اتجاهات التمويل الحالية، من المرجح أن تكون أفقر بلدان العالم بعيدة جدا عن تحقيق هذه الأهداف دون إمكانية الحصول على رأس المال الخاص. وبالتالي، فإن المشكلة تكمن في كيف يمكن أن تنشئ الحكومات ومؤسسات التمويل الإنمائي أسواقا لزيادة الاستثمارات الخاصة؟

والإجابة عن هذا السؤال تتطلب فهم الوحدات الأساسية للأسواق وسماتها الرئيسية.

## إنشاء الأطر

جميع الأسواق لديها العديد من الوحدات الأساسية المشتركة. ووفقا للنظرية الاقتصادية، ينبغي للحكومات التي تسعى إلى إنشاء أسواق أن تركز على الإجراءات التي تدعم التكنولوجيا الجديدة، والمؤسسات الأفضل، ووفرة أكبر من الأفكار ورأس المال البشري. ويمكن أن تنشئ الحكومات أيضا الأطر اللازمة للأسواق الجديدة من خلال حوافز وقواعد تنظيمية داعمة.

ففي الهند، على سبيل المثال، ساعد إطار جديد للحوافز الحكومية وهيكل جديد لتقديم العطاءات للمشروعات في إجراء المستثمرين من القطاع الخاص إلى الاستثمار في مشروع الشبكة الشمسية في غانديناغار. ويتم تكرار المشروع الآن في خمس مدن أخرى. وفي أوكرانيا، كان تطبيق القوانين الجديدة بشأن سلامة الأغذية والقواعد التنظيمية الجديدة في الصناعة التي تمتثل لقواعد

الطرق المزدهمة والمتهاكلة إلى إعاقة النمو الاقتصادي في كولومبيا لعدة عقود. وفي أعقاب اتفاق السلام في عام ٢٠١٦ الذي أنهى نصف قرن من النزاع المسلح، عقدت الحكومة الكولومبية آمالا كبيرة على البنية التحتية – والطرق الجديدة بصفة خاصة – لبناء أساس قوي لمستقبل البلد. ولكن لاحظت الحكومة أن تمويل كل مشروع طريق على حدة لن يحقق الانتعاش الاقتصادي الذي تسعى إليه. وبدلا من ذلك، فإنها تحتاج إلى أسواق، واحدة للبناء الخاص للطرق وأخرى لتوجيه المدخرات إلى القروض طويلة الأجل لتمويل مشروعات الطرق.

ويتمثل أحد التحديات الأساسية في وضع إطار لجذب كبار المستثمرين – صناديق معاشات التقاعد، وشركات التأمين وصناديق التحوط، ضمن غيرها – إلى مشروعات كانت حتى وقت قريب غير معروفة. ويعتبر إنشاء سوق لإجراء تلك المؤسسات الاستثمارية بالغ الأهمية لمعالجة نقص البنية التحتية في البلد.

واستجابة لذلك، أنشأت مؤسسة التمويل الدولية والحكومة الكولومبية وبنك تنمية أمريكا اللاتينية مؤسسة مالية جديدة لمعالجة إخفاقات السوق التي تعوق تمويل البنية التحتية. واستحدثت الحكومة أيضا عددا من التدابير المراعية للاستثمار مثل الضمانات ودعم المشروعات ووضعت قواعد تنظيمية جديدة لسوق رأس المال مما يسر على صناديق معاشات التقاعد الاستثمار في مشروعات البنية التحتية. وفي يناير ٢٠١٦، أطلق صندوق كبير لتمويل الدين المرتبط بالبنية التحتية لتمويل المشروعات العملاقة.

ونتيجة لذلك، ستحصل كولومبيا على آلاف الكيلومترات من الطرق الجديدة – ودفعة قوية لاقتصادها – بينما سيحصل المستثمرون على مجموعة من فرص الأعمال الجديدة.

الاتحاد الأوروبي بالغ الأهمية لتحديث الأسواق الزراعية ودعم الصادرات.

ويتمثل الدرس الرئيسي من هذه الأمثلة في أن المؤسسات الإنمائية تؤدي دورا أساسيا في بناء الجسور بين الحكومات والقطاع الخاص لإحداث مثل هذا التغيير الإيجابي في الأسواق.

وفي الاستراتيجيات الرامية إلى تطوير الأسواق، من المهم جدا عرض صورة واضحة لكيفية تطور الأسواق مع مرور الوقت. ونادرا ما تنشأ الأسواق القابلة للاستمرار بالصدفة أو نتيجة لحسن الحظ.

وللنجاح في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ينبغي أن تتسم الأسواق المنشأة حديثا بما يلي:

- **قابلية التوسع:** ينبغي أن تؤثر الأسواق على عدد كبير من الناس وأن تستفيد منهم، وتشتمل في نهاية المطاف على هؤلاء غير المستهدفين من الاستثمار الأصلي.
- **قابلية الاستثمار:** ينبغي أن تعزز جهود تنمية الأسواق التغيرات المنهجية في الأسواق التي تظل قائمة بعد ذاتها بعد نهاية الاستثمار الذي تضخه الحكومة أو المؤسسة الإنمائية – بدون فرض أعباء غير قابلة للاستمرار على المالية العامة للحكومة. وينبغي أن تكون الأسواق قابلة للاستمرار من الناحيتين البيئية والاجتماعية أيضا.
- **القدرة على الصمود:** ينبغي على المشاركين في السوق أن يطبقوا النماذج وأن ينشئوا المؤسسات التي يمكن أن تواصل تقديم السلع والخدمات حتى في حالة حدوث تغيرات في البيئة الخارجية.

وبالإضافة إلى ذلك، ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ينبغي أن تكون الأسواق شاملة للجميع وأن تعمل لصالح الفقراء. وعلى سبيل المثال، يعد الاستثمار الذي تقوم به مؤسسة التمويل الدولية وبنوك تنمية أخرى في شركة bKash للخدمات المالية المتنقلة في بنغلاديش مثالا على إنشاء سوق في مرحلة مبكرة. وقد ساعد النمو السريع للشركة الذي تلا الاستثمار في دخول ملايين من الناس الذين كانوا محرومين من الخدمات المصرفية والذين كانوا يتعاملون بالنقد أساسا في الماضي ويكافحون للدخار للمستقبل في النظام المالي الرسمي.

## قنوات إنشاء الأسواق

هناك أربع قنوات مهمة لإنشاء الأسواق:

- **وضع منصات وإصلاحات تتيح عمل الأسواق.** فتؤدي تغييرات السياسات في قطاعات مثل الطاقة أو الزراعة إلى إزالة العقبات وعوامل الردع التي يواجهها المستثمرون من القطاع الخاص وتسمح لهم بدخول تلك الأسواق. وتقع المسؤولية عن ذلك على عاتق الحكومات أساسا، وغالبا ما تكون بمشورة ومساعدة من مؤسسات التمويل الإنمائي.
- **وتعزيز المنافسة التي تؤدي إلى تنشيط الجهات الفاعلة الأخرى في السوق.** وعلى سبيل المثال، فإن الاستثمار في النموذج الجديد للبيع بالتجزئة الذي

يحسن الخدمات ويخفض الأسعار سيجبر المنافسين في هذه السوق على التكيف من خلال تحسينات مماثلة في أعمالهم.

- **وعرض حالات النجاح وتعزيز انتشار الأفكار.** فالنجاح يولد التقليد؛ وهذا هو المنطق الأساسي لتأثيرات العرض. وبالتالي، فإن الهيكل الجديد للسندات مثلا الذي يجذب رأس المال ويثبت جدوى السوق سيُشجع المؤسسات الخاصة الأخرى على تقديم سندات مماثلة. وبعبارة أخرى، يتم تشجيع المقلدين.
- **وبناء المهارات التي تفتح فرصا جديدة في السوق.** وعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي تدريب الهيئات التنظيمية لسوق المشتقات المالية ودعم الاستثمار في المؤسسات المالية إلى إنشاء سوق للتحوط بشأن المنتجات، وهي أدوات مالية يمكن أن تساعد عملاء الشركات على إدارة المخاطر المالية.

ومن خلال تحفيز نشاط السوق في القطاعات وبين شرائح السكان غير المتصلة اتصالا مباشرا بالاستثمار الأصلي، يمكن أن تشجع هذه القنوات جميعا تغيرات السوق التي تتجاوز بكثير التأثيرات المباشرة لمشروع أو استثمار إنمائي معين.

وبالنسبة للمؤسسات المالية الإنمائية مثل مؤسسة التمويل الدولية، يتمثل التحدي في ضخ نماذج الأعمال التشغيلية التي لديها هذا التركيز على الأسواق، بدلا من التركيز التقليدي على الاستثمارات الفردية. ويستلزم ذلك تحولا في العقلية من تنفيذ مشروع واحد في وقت واحد للنظر على نطاق أوسع في الكيفية التي يمكن لاستثمارات كثيرة أن تتجمع لإحداث أثر إنمائي أكبر. وفي الوقت نفسه، علينا التركيز على الأثر على البيئة وعلى الفقراء والمهمشين، لضمان شمولية الجميع وقابلية الاستثمار.

وللهنوض بجدول الأعمال هذا، تقوم مؤسسة التمويل الدولية بالكشف عن إطار تحليلي جديد لتقييم الأثر الإنمائي المتوقع للاستثمارات الجديدة وبعمل استشاري. ويشتمل هذا العمل على تقييم التأثيرات الديناميكية للمشروعات على إنشاء الأسواق. وسيساعد هذا الإطار الطموح موظفي مؤسسة التمويل الدولية على تقييم أثر المشروعات والاستثمارات على الأسواق بشكل منتظم وتوقع هذه الآثار بشكل أفضل. وعن طريق التركيز على إنشاء الأسواق، سيساعد هذا الإطار أيضا مؤسسة التمويل الدولية على بذل المزيد من الجهود في البيئات الصعبة، بما في ذلك في البلدان الهشة والتي مزقتها النزاع، حيث يكون الاستثمار الخاص أمرا حيويا لتحقيق أهداف مكافحة الفقر وأهداف التنمية المستدامة. **FD**

**مورتين ليكي لوريدسن كبير الاقتصاديين وفلوريان مولدرز** موظف عمليات في مؤسسة التمويل الدولية يعمل تحت رعاية نائب رئيس إدارة الاقتصاد وتنمية القطاع الخاص.